

## جولة مفاوضات مرتقبة بشأن الأزمة في اليمن: هل تكون «الثالثة ثابتة»؟

**خضر سعاده خَرُوي**

صخب وصمت يتنازعان المشهد اليمني. الصخب الناجم عن هدير طائرات «التحالف السعودي» هناك بموازاة أصوات المعارك الدائرة، والمترافق يومياً مع تزايد أعداد الضحايا من المدنيين اليمنيين، ما زالت أصداؤه تتردد في الأرجاء، رغم ارتفاع منسوب التفاوض مع بدء سريان الهدنة أمس. حتى أن الاستقار الديبلوماسي الذي يشق طريقه نحو الأزمة اليمنية بين وقت وآخر، يتفاعل بصمت، بقيت فصوله وتصوراتهِ النهائية لرسم «سكة السلامة» على جانب كبير من الغموض وعدم الوضوح.

وعلى الرغم مما أسفر عنه هذا الإستنفار من توافقات موضعية منقرقة زمنياً ومكائبا خلال الأشهر الماضية، إلا أنّ التوافق الشامل حول شروط التسوية التي من شأنها وقف الحرب على اليمن، يراوح مكانه بين رفض ورفض مضاد، لا سيما أنّ مرجعيات الحل هي أيضاً في صلب النقاش القائم بشأن هذه القضية، وما يُشاع أيضاً عن محاولة كل منهما فرض أمر واقع يلائمه، وربما يكون واقع الأمر، أنّ الإهناك العسكري بدأ يرخي بظلاله على الطرفين، في ظلّ التكلفة اليومية لعمليات التحالف البالغة نحو 200 مليون دولار يومياً، والتدمير الممنهج اللاحق بمقومات المجتمع والدولة في اليمن، والحصار الخائق بضده، فضلاً عن ما يتوقف عنده البعض من تذبذب أسهم التقدم والتراجع الميداني للقوات اليمنية الموالية لـ «التحالف السعودي»، من جهة، وتلك التابعة للتحالف بين «أنصار الله» والرئيس السابق علي عبد الله صالح، من جهة أخرى.

في الإطار العام، تنتهز السعودية بانها، ومنذ اندلاع الحرب، لطلما سعت إلى استغلال النهج التفاوضي من أجل العبور من خلاله نحو تعزيز مكاسيها الميدانية وفرض «أجندتها»، فيما تكلل الاتهامات لجماعة «أنصار الله» بمحاولة اختطاف اليمن ورميه «في أحضان إيران» وأنّ التدخل العسكري السعودي كان بمثابة «آخر الدواء» لدرء هذا الخطر على «عروبته».

وفي خضمّ المشهد المليشويي اليمني بالغ التعقيد، والتسبيح الهائل من الجهات الفاعلة المتنازعة في الصراع اليمني، يحصّر البعض مطالب جماعة «أنصار الله» وحلفائهم بحصد «حصتهم العادلة» من «حكمة السلطة» من خلال لعب دور أكبر في نظام الحكم المستقبلي في اليمن، فيما يلخص آخرون أهمّ المطالب السعودية بما هو ليس باقل من البقول بالقران 2216 وعودة الرئيس هادي إلى «سابق عهده» إضافة إلى قبول الجماعة بالانسحاب من صنعاء والقاء سلاحها، ويصرف النظر عن صحة ما سبق، ويمكن القول إنّ هذا كله يندرج ضمن لعقبات الأرباح والخسائر في «اليمن السعيد»، وتمتدّ خيوط اللعبة إلى أقق الإقليمي أرحب ودولي أكثر اتساعا، بالمانن مدفوعة فيما يتحمل مواطنو هذا البلد العربي الأقر الفاتورة الكبرى من دهم وعرقهم ودموعهم. فيسحب التقارير الدولية، تجاوزت أعداد الضحايا جراء الحرب في اليمن الثمانية آلاف قتيل، إلى جانب عشرات الآلاف من الجرحى، فيما قارب عدد المشردين حوالي 2.5 مليون شخص.

وانطلاقاً من القاعدة الدينية التي تقول إنّ الرغبة في التفاوض تنقدم عادة حينما يتراجح الرّبح العسكري، يتصنّر الحديث عن سنودة أممية لوُفق في إطلاق النار في اليمن، جدول أعمال المجتمع الدولي على ضوء حالة المرواحة الميدانية هناك، ولعل جبهة ميدي خير مثال على ذلك. الآن، ثمة بإفءة أمل بالطبع لإطفاء نار الحرب، وإن كان الحذر سيد الموقف في ظلّ التحفظات التي أيدعها كل من «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» وما اقتراحه من تعديلات على بنودها. ومع ذلك، هناك مشكلة بالتأكيد. ذلك أنّ العالم حيال مهمة وقف الحرب في اليمن، من جهة، وصدته المطبق إزاء استمرارها منذ ستة خلت، من جهة أخرى، يجد نفسه في مأزق صياغة حلول توقف العدوان، دون تطلعات القاطنين خلفه وفق بعض الممثلين الذين يرون أنّ المجتمع الدولي، «المتحالف» مع الرياض بامتياز، قد أتى لـ «عاصفة الحزم»، أن تصول وتجول في عوم اليمن لمدة عام كامل بعدما أعطى مهلاً.



ولم *إضآافية لـ «تحالف الحزم» حتى يُنجَز ما يطلبه دون جدوى.*

عمل الفرق بين الرياض و«حلفائها، الغربيين، أنه ليس في وسع الأخيرة إدارة الظهر إلى ما لنهاية لضغوط الرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية الدولية. وعلى هذا الأساس، اضطرت السعودية للوقوف عند «خاطر» هؤلاء في غير مرة، لا سيما حين «جُلبت» ضيمرة عاصفتها وخلصت عليها مصطلحات ملؤها «الأمل»، وكما بات معلوماً، فقد تزايد الضغط الدولي على المملكة في الآونة الأخيرة من أجل إنهاء حربها في اليمن، ودعم تشكيل حكومة جديدة. كما ضغط مجلس الأمن على الرياض لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية إلى اليمن بسبب مشاركتها في القتال، وصوَّت الاتحاد الأوروبي على حظر توريد أسلحة إلى المملكة. عن المراق السعودى الراهن، يقدم مركز «ودورو ويلسون»، قراءة عميقة في هذا الشأن، بالقول إنّ «الحرب المدمّرة في اليمن تحولت إلى مستنقع مُكف للمملكة العربية السعودية». وبحسب ما جاء في المقال الذي أعده ديفيد أوتواي: «الآن، أصبح الهدف السعودي، المتمثل في تحقيق انتصار عسكري ساحق، أبعد ما يكون عن الواقع. بالإضافة إلى تعرّض السعوديين لضغوط مستوّدة ومشدا على أنّ المحاولات السابقة لتحقيق هذا الهدف المرغوب (بتحقيق نصر عسكري) سرعان ما باءت بالفشل». ويتابع قائلاً: «هناك الكثير على المحك بالنسبة للعائلة الملكية السعودية، في حين يصمّم السعوديون على أن يفتخوا بإيران، منافسهم الإقليمي الرئيسي، أنهم يتمتعون بالقوة العسكرية الكافية لهزيمة حلفائهم الحويين، ومنع جهودهم الرامية إلى تأسيس موطنٍ قدم على الحدود الجنوبية للمملكة. كما زالت الحرب من حدة التنافس الطائفي بين البلدين، بالنظر إلى أنّ الحوثيين ينتمون إلى أحد فروع المذهب الشيعي، السائد في إيران. على الجانب الآخر، السعودية تعتبر نفسها الزعيم الديني للاغلبية

## البناء



السنية من سكان العالم العربي. أما داخل عائلة آل سعود، فيمكن للفشل في تحقيق نصر عسكري في اليمن أن يلحق ضرراً كبيراً للسياسة لوزير الدفاع الطموح الثلاثيني محمد بن سلمان، نجل الملك. وهو أيضاً ولي ولي العهد، وزعيم الصقور داخل العائلة، الذين يريدون إثبات قوة المملكة في إطار السعي إلى تحقيق زمامة السعودية لإدارة العربي».

على صعيد زمة، تتعرض لإوباما التي وافقت للتو على شراء السعودية ذخائر بـ1.3 مليار دولار، بما في ذلك 12 ألف قنبلة غير موجهة، و8 آلاف قنبلة «ذكية» موجهة بالليزر، بالإضافة إلى 1500 قنبلة خارقة للدبقمطبات «بانتر باستر»، لضغوط داخلية وخارجية منتقلة أساساً ببعض أصوات الديمقراطيين في الكونغرس والجماعات الحقوقية الدولية على خلفية السجل السعودي الرديء والمعاقف إنسانياً، سواء بدافع حقوق الإنسان في الداخل، أو بسبب ما دأبت تقارير المنظمات الإنسانية على إحصائته من مجازر تسببت بها قوات «عاصفة الحزم».

ونشر معهد «كاتو» للأبحاث، من جهته، مقالاًفي السابغ والعشرين من شباط الماضي جاء بعنوان «ينبغي على الولايات المتحدة أن توقف دعمها للحرب في اليمن»، استقبله بوصف الحالة في ذلك البلد بأنها «أحدث كوارث السياسة الخارجية الأميركية»، معتبراً أنّ أيّ ادّعاء بأنها جزء لا يتجزأ من الحرب على الإرهاب هو طرح متخوك فيه، لأنّ التفجيرات في تلك المنطقة لا تُؤدي إلّاإلى دعم من أسماهم بـ«المتطرفين الإسلاميين»، ومشدداً في الوقت عينه على أنه «بعداً من تهذبة المخاوف السعودية الشديدة من ميل الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران، لا يوجد ببساطة أي ميزر أخلاقي أو قانوني أو استراتيجي لما تقوم به الولايات المتحدة في اليمن».

ما درجت عليه عادة وأقلام الكتاب والمحللين، من ربط بين موضوع الأزمة اليمنية والعلمية يبدو منطقياً في سياق انتعاش المسار التفاوضي حول الوضع في اليمن من جديد. وما راج مؤخراً حول مخاوف سعودية من

### النتائج غير المرئية المترتبة

## على انتقال جزيرتي تيران وصنافير لسيادة السعودية

■ ميشيل حنا الحاج\*

كثر الحديث والنقاش حول قضية اعتراف مصر بالسيادة السعودية على الجزيرتين تيران وصنافير. وكتب في هذا الموضوع عدة كتاب بارزين منهم الدكتور عمرو حمزاوي، والدكتور معتز عبد الفتاح، والدكتور جهاد عودة، وآخرون كثر منهم الكاتب الساخر باسم يوسف، والمرشح السابق للرئاسة المصرية أحمد شفيق. وكان من أبرز من ناقش في هذه القضية، الأستاذة أماني الخطيب، التي استضافت في برنامج «أنا مصر»، خبير الخرائط الفلسطيني خليل تفكجي الذي ناقش موضوعا علميا في هذا الموضوع، كاشفا عن صحة الخطوة المصرية.

وشارت تلك الضجة التبريل نتيجة أمرين، أولهما عنصر المفاجأة في الإعلان المصري عن الاعتراف بالسيادة السعودية، وثانيهما توقيت ذلك الإعلان الذي جاء عشية، أو مع اليوم الأول لزيارة الملك السعودي سلمان إلى مصر، وما تلاها من الإعلان عن صفقات مالية واقتصادية كبرى بين البلدين، وأهمّها إنشاء جسر يربطهما بما في ذلك من فائدة كبرى خصوصا لمصر، مما أوحى للبعض بوجود صفقة سرية بين البلدين، إن كان أهمّها اشراف على تلك الصفقات المالية والاقتصادية، مضافا إليها ما بدا على ضوء زيارة الملك سلمان المفاجئة لمصر، عن احتمال وجود تحول جذي في الاستراتيجية العسكرية تجاه عدة قضايا كانت موضع خلاف بين البلدين، لم تكن أهمّها المشاركة المصرية الجدية في الحلف الإسلامي، بل احتمال وجود تحول في النظرة السعودية نحو المسائلتين السورية واليمنية، وبداية جنوح المملكة للحلول السلمية عوضا عن سياسات كسر العظم السابقة.

وكشفت التحليلات والمناقشات التي جرت خلال الأسبوع الماضي، عن أمرين هامّين، أولهما أنّ لجزيرة تيران أهمية استراتيجية كبرى، كما يقول معتز عبد الفتاح، لكن مصر حتى بدون الجزيرتين، تظل قادرة على إغلاق الملاحة في منطقة الخليج إلا اقتضت ضرورة استراتيجية ذلك. والمعروف أنّ قضية إغلاق الملاحة في مضائق ثيران أمام السفن «الإسرائيلية»، عام 1967، نتجة إقدام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على مطالبة المراقبين الدوليين بمغادرة موقعهم في جزيرة تيران، الى نشوب حرب حزيران 1967 التي أقرت النكبة والسماة النكسة. وثانيهما ما كشفه عمرو حمزاوي وغيره، بأنّ مفارضات عديدة ومراسلات كثيرة قد جرت وعلى مدى أعوام طويلة بين البلدين، حول مستقبل السيادة على الجزيرتين. فالصمت المصري وعدم الكشف مسبقا عن وجود مفارضاات كهذه، هو ما استدعى الكاتب الساخر باسم يوسف، ليتنقذ ذلك الصمت وعدم الإعلان مسبقا عن وجود مفارضاات ومناقشات ومراسلات كهذه، تجنباً لوقع الصعقة على الشعب المصري لدى الإعلان المفاجيء وبدون تمهيد، عن تأكيد السيادة السعودية على الجزيرتين، مما استدعى البعض للتكثير بأنّ التنازع عن السيادة على أرض مصرية، ليس بوسعة الحكومة أو الرئيس تقريده، بل هو أمر سيادي من حق البرلمان وحده اقراره ومناسقات ومراسلات كهذه، قد تبلع نسبة الخمسة وسبعين بالمائة من عدد أعضائه.

وتقول التقارير أنّ السيادة على الجزيرتين كانت حتى عام 1950 للسعودية، لكن المملكة تنازلت عنهما، أو سلفتهما لمصر، بسبب ظروف الحرب مع «إسرائيل»، فالتقسيمات والخطرات الدولية، تشير إلى سيادة السعودية منذ أوائل القرن الماضي. ويتساءل كاتب آخر: ولكن لأيّ جزء من المملكة كانت السيادة على الجزيرتين؟ فالملكة السعودية لم تتناش رسميا كدولة متماسكة الا في عام 1932. أما قبلها، فقد كانت تتكوّن من إمارات صغيرة أربع هي: الوهابية، نجد، الحجاز، والرياض. فأيّ جزء من هذه الإمارات أو المشايخ كانت له السيادة على الجزيرتين؟ يشاءل الكاتب.

وتذكر الدراسات الأخيرة، أنّ مصر قد توقفت منذ عام 1990 عن ذكر السيادة المصرية على الجزيرتين في مراسلاتها وخرائطها، كما أنّ مذكرة للأمم المتحدة صادرة في 25 آذار / مارس 2010، قد تضمّنت ذكر السيادة السعودية على الجزيرتين. وهذا كله يوحي بعدم وجود صفقة سرية أو مفاجئة، ويرجع بأنّ الخطا الحقيقي الذي ارتكبه مصر، هو بعدم التمهيد مسبقا وعلى مدى سنوات، بحق السعودية في السيادة على الجزيرتين، مما جعل الإعلان المفاجئ والمباغت، يبدو بأنّه قد جاء نتيجة صفقة سرية ما.

ومع ذلك، ورغم انصاح حقيقة من له حق السيادة الفعلية على الجزيرتين، تظل هناك نتائج هامة غير مرئية للبعض، وربما للكثيرين، حول النتائج الهامة المترتبة على عملية انتقال هذه السيادة إلى السعودية. وأهمّ النتائج لخطوة الانتقال السلمي للسيادة على الجزيرتين تتمثل بالآتي:

1) أنّ السيادة للسعودية على مضائق ثيران خاصة، تضعها على قدم المساواة مع إيران المسيطرة على مضيق هرمز في الجانب الآخر من الخليج.

دور روسي قد يصبح أكثر نشاطاً حيال اليمن إذا استمرت الحرب التي أضحت الاندفاع «القاعدية» و«الداعشية» أبرز مضاعفاتها، ربما يشكل قوة إضافية دافعة للرياض نحو وضع «اللمسات الأخيرة» على «ترتيباتها الحربية» هناك، وإسداء الستار على «لعبتها الخطرة»، على حدودها الجنوبية. حديث المسارات المترابطة أو ما يمكن تسميته بـ «لازمة سورية ـ اليمن»، لا يمكن إغفاله في ظل توقيت الحماسة الروسية لقبضية في سورية وإعلانها انسحابها الجزئي من هناك، بالزمان مع تبلور ملامح الجدية على العملية التفاوضية بشأن اليمن.

وليس بعيدا عن هذا السياق أيضا زيارة وزير الخارجية جون كيري للبحرين كأول زيارة لمسؤول أميركي إلى المنامة منذ العام 2010 ، ولقائه شخصيات محسوبة على التيار المعارض في الإمارة الخليجية الصغيرة، واستعادة عملية «ميسنك» للسلام، والتي تتالف من سلسلة من الاتفاقات المجمّعة معاً، زخمها المتكاسل الخطى منذ مدة ليست بالقصيرة لإرساء موسكو وكيف «على بر» عزّ إيجابا حتى اليوم، إلى جانب الرغبة الروسية بفتح باب المفاوضات مع واشنطن وأوروبا بشأن قضايا تحظى باهتمام أكبر لدى موسكو، مثل: العقوبات وأوكرانيا والحشد العسكري الذي يقوم به حلف «ناتو»، في محيط دول الاتحاد السوفياتي السابق.

القضية لا تحتمل التأويل. هي النار التي تحرق الجميع من صنعاء حتى كيف وناغورنو قرّة باخ في وقت تحصى فيه روسيا غاراتها التي قاربت التسعة آلاف ضدّ الإرهاب في سورية، فيما يتصدى بعض الصحافة الأميركية بـ «نفس قومي شوقي»، غير خفي بإلقاء بلاده نحو 23.000 قنبلة وصاروخ حول العالم خلال العام 2015لغراض تخدم الإرهاب أكثر مما تحاربه.

ربما تكون لروسيا أولوياتها في كيف وشرق أوروبا، وللسعودية أولوياتها في اليمن، فيما هناك من يسترق السمع في طهران حول أولوية بحريّة في الخليج. أما سورية، فهي تبدو كما لو أنّها تستحضّر مقولة توماس هوبز حول «حرب الجميع ضدّ الجميع»، ما يجعلها أولوية قصوى لكل منهم.

بشكل عام، ويحسب بعض التحليلات، فإنّ الإخراط في صراعات من طراز ما يحدث في اليمن ينعكس روسيا نقوفاً في البلاد باعتبار أنّها صاحبة مصلحة حقيقية في ساحة السياسة اليمنية أو الاتجاه المستقبلي في البلاد، بحيث يمكن أنّ تستغلها في تجسير قواعد التواصل مع السعودية الجارية بشأن اليمن في المستقبل، لا سيما في حاله استمرار رياح المفاوضات السورية مستقبلا إلى حيث يشتهي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. هذا، وتتلق صحيفة «السيفر»، عن عضو بارز في وفد حركة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام» وأحزاب يمنية أخرى، زار العاصمة اللبنانية قبل أيّام وأجرى لقاءه مع عدد من كبار المعنّين في الوضع الإقليمي، والملف اليمني، حديثه عن «دخول روسي حاسم على خط الأزمة اليمنية يؤمل أن يفخر نتائج تُؤدي إلى وقف الحرب».

ومع اقتراب موعد انعقادالمفاوضات بين السعودية و«أنصار الله» في الكويت، تتكرر التكهانات والهواجس حول أسرار العملية التفاوضية وسيناريوهات مرحلة ما بعد التفاوض، من بينها ما يذهب إليه معهد «ستراتفور»، في تحليل نشره

أواخر الشهر الماضي، بالقول إنّ «من المرجح أنّ تدفع الرياض للتوصل قريبا إلى اتفاق سلام ما. لكن نهاية نشاط التحالف الذي تقوده المملكة في البلاد سيمنل فقط بداية لمرحلة جديدة من الصعوبات بالنسبة لليمن. وفي ظلّ الاستئناف المرتقب للمحاولة»، ستعود المقترحات السابقة حول تبني الفيدرالية أو تقسيم البلاد إلى الطوائف، لكنّ أيّا منهما لن يحقّق التوترات الزمنية بين الفصائل اليمنية المختلفة». الصحيح أنّ تقديرات المحللين المستقبل الوضع في اليمن تتفاوت، بعد فشل الجولتين السابقتين من المفاوضات خلال الأشهر الماضية في مدينتي جنيف وقوانغ صونج بالصين. لكنّ الثالث الوحيد أنّ إيجابا حل سياسي سيبقي متعذرا، إذا لم يفضّل المجتمع الدولي على الأطراف المتخترطة في الحرب للتوصل إلى سلام. فهل تكون الجولة الثالثة ثابتة وتؤسس للحلول بعيدا عن مشاهد الحرب والدمار؟ أم أنّ اليمن لا يُراهِ له أن يعود سعيداً، أقله في القريب العاجل؟

■ عباس الجمعة

في الحديث عن رصد الواقع الفلسطيني الراهن، نتفق على أنّ أحدا بيتنا لم يرصد بشكل كامل الانتفاضة الشعبية العامرة على أرض فلسطين، ووفق معطيات اللحظة نرى أنّ المجتمع الفلسطيني كله تعاطف سياسيا ومعنويا مع الانتفاضة من أجل استعادة الأرض والحقوق وبناء الدولة وعاصمتها القدس من جهة، إلى جانب تاجح مشاعر العداء للمحتل الصهيوني من جهة أخرى، حيث يجنر الشعب الفلسطيني عن فوهة بركان الانتفاضة

الثالثة بالسكاكين والحجارة وعمليات الدهس، والتي ستزول الأرض تحت أقدام الاحتلال، لأنّ الشعب، رغم التحديات، لن يتخلّى عن حقوقه

الوطنية المشروعه وتمسكه بخيار المقاومة. من هنا فنر صفحات مليئة بالتضحيات والألم حذر فيها الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى ومثلهم من الأسرى والمعتقلين، وادرك الجميع أنّ انتفاضة اليوم كما الانتفاضة الثالثة اندلعت كرده فعل شعبية طبيعية على الاحتلال وممارساته، وعلى انسداد الأفق السياسي وفشل اتفاق أوسلو واكتشاف الخطأ الاحتلال لموضوعات التسوية النهائية، كما اتضح أنّ الاحتلال هو المستفيد الأول منها، فكان الغضب الشعبي عبق حرق النشاب الشهيد محمد أبو خضير ومن ثمّ حرق عائلة الواويشة، وبعدها استهداف الشباب في الحواجز، وصولاً إلى الزيارات الاستنزافية للمسجد الأقصى من قبل وزراء حكومة الاحتلال وقطعان المستوطنين تحت حماية قوات الاحتلال، فاندرك النشاب الفلسطيني انه لا بدّ من الزلزل إلى الشارع في القدس والضفة وإطلاق صرخة واضحة بمواجهته الاحتلال وقطعان مستوطنيه وريدا على جرائمه، بينما اندعت الجماهير الفلسطينية خلف الخط الأخضر لمساندة ودعم شعبهم في الضفة الفلسطينية والقدس، كما شعبتا في قطاع غزة والشنات، تشكلت قوى من الكفاح بكل وسائله متخذاً من الانتفاضة الأولى طريقا، له، ومؤكدا أنّ لا عودة إلى المفاوضات والاتفاقات العقيمة مع الاحتلال، فكان سلاحه الشرعي السكين والحجر والمقلاع والدهس وكافة الوسائل النضالية، وهذا الحق بالمقاومة كلثمة له الشرعية الدولية.

#### قمة اسطنبول

وضعت السعودية قلبها لتجعل من قمة اسطنبول للدول الإسلامية محطة لإقامة توازن سياسي بوجه إيران عبر جمع تركيا ومصر وباكستان من حولها، مستفيدة من التواجد تحت مظلة سياسية تربط بواسطن لهذه الدول ومن حاجاتها المالية. تحرك الملك السعودي نحو القاهرة ومنها إلى أنقرة بعد تقاضاتها مع إسلام آباد والمساعدات المالية عنوان الديبلوماسية التي يريد السعوديون منها جعل شعار القمة الفعلي إدانة إيران بتهمة دعم الإرهاب وتخصيص حزب الله بفقرة خاصة من البيان الختامي تنتمه لها ثمّ عربيا.

مهّدت السعودية لحركتها بإغراء «إسرائيل» بالتحالف بوجه إيران وحزب الله عبر صفقة الجزر مع مصر والجسر البري إلى سيناء وما يترتب عليهما من مشروع تسمي إليه إسرائيل منذ زمن لجعل حيفا مرفأ النفط السعودي إلى أوروبا وتجارة الترانزيت العربي إلى الخليج.

تواجه السعودية غضبا شعبياً مبرصاً بوجه الرئيس السيسي قد ينعمن من الذهاب لمصالح تركيا التي تقف وراء تنظيم المصلمين.
شكل قبول التوقيع بتسوية اليمن علامة على ضعفها ما دفع تركيا وباكستان إلى تفضيل خيار الوساطة مع إيران بدلا من استعدانها.

التعليق السياسي

<sup>[1]</sup> كاتب سياسي